إستراتيجية مابان 2026 - 2028

ولاية أعالي النيل ، جنوب السودان

رحلة مابان - Won Mabaano

شكر وتقدير

تمثل هذه الاستراتيجية اتفاقًا مشتركًا بين سلطات مقاطعة مابان، والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والتنموي، وأصحاب المصلحة المعنيين، لدعم وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الموضحة أدناه. وتشكل هذه الأهداف الأساس لتوجيه انتقال مابان نحو مزيد من السلام والشمول والاكتفاء الذاتي.

تواصل معنا

للحصول على مزيد من التفاصيل حول الاستراتيجية، يُرجى التواصل مع **مكتب محافظ مقاطعة مابان.**

كما يمكن الحصول على معلومات إضافية من خلال:

سيلفا الكبة

مديرة المكتب الفرعي - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البونج ، مقاطعة مابان ، جنوب السودان

البريد الإلكتروني: ALKEBEH@UNHCR.ORG

صورة الغلاف:
الإجتماع التنسيقي الشهري لقادة المخيمات الذي نظمه UNHCR، مفوضية شؤون اللاجئين CRA، وIRC، لتعزيز الحوار والتعاون والحلول الجماعية لمجتمعات اللاجئين. مقاطعة مابان، جنوب السودان
©المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / فيليب جيمس لوكودو /2025

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

الغرض من الاستراتيجية 5

الملكية الحكومية 6

السياق في مابان 6

التنسيق والشراكات 7

استراتيجية مابان 8

إطار التنفيذ 14

التوافق مع الأطر المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية 16

الأثر على المساعدة والاعتماد على المانحين 16

الرصد والتكيف 16

الموارد والإدارة 17

الشروط الأساسية 17

الخلاصة 17

الملاحق المقترحة 17

الملخص التنفيذي

رؤية الاستراتيجية

بناء مقاطعة مابان مسالمة وشاملة ومكتفية ذاتياً، حيث يعيش اللاجئون والعائدون والمجتمعات المضيفة في وئام، ويحصلون على خدمات عالية الجودة ومقاومة لتغير المناخ مدمجة في الأنظمة الوطنية، ويزدهرون من خلال فرص اقتصادية مستدامة تعزز الكرامة والقدرة على الصمود للجميع.

تعكس هذه الاستراتيجية اتفاقاً بين سلطات مقاطعة مابان، والمنظمات الإنسانية والتنموية، ومختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة، لدعم وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التالية، والتي ستشكل الأساس لتحويل مابان إلى مقاطعة مابان **مسالمة وشاملة ومكتفية ذاتيًا.**

1. **الانتقال إلى مستوطنات مستدامة:** العمل على تحويل المخيمات إلى مستوطنات متكاملة تحترم حقوق اللاجئين وكرامتهم، وتعزز اندماجهم في الأنظمة الوطنية، وتضمن سلامتهم طوال العملية.

2. **تحسين البنية التحتية والخدمات:** تطوير الطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والصحة، والتعليم، مع مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ودمجها في الأنظمة الحكومية. تطوير مرافق مشتركة لتعزيز توليد الدخل والتماسك الاجتماعي.

3. **تعزيز سبل العيش والمرونة الاقتصادية:** تعزيز الاكتفاء الذاتي والاندماج من خلال الحصول على الوثائق، والعمل، والتعليم، والتمويل. إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة، ودعم سبل العيش المقاومة لتغير المناخ، مع اتخاذ تدابير اللازمة لضمان استمراريتها.

4. **تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام:** توسيع نطاق منصات بناء السلام والحوار الشامل وفض النزاعات، لتعزيز التعاون والتعايش السلمي.

5. **قيادة محلية لتقديم الخدمات وتعزيز الحوكمة الشاملة:** تسليم القيادة إلى السلطات المحلية، والهياكل التي يقودها اللاجئون والمجتمعات المضيفة. بناء القدرات المؤسسية لتقديم خدمات شاملة وخاضعة للمساءلة، ودعم العودة المستدامة وإعادة الإدماج والملكية المحلية.

6. **الاستجابة الإنسانية والطارئة للوافدين الجدد:** ضمان احتفاظ مقاطعة مابان والشركاء في المجال الإنساني والمجتمعات بقدرات قوية بقيادة محلية لتقديم مساعدات إنسانية سريعة ومنسقة ومراعية للحماية في حالات الطوارئ أو أي تدفق جديد للاجئين أو العائدين أو غيرهم من النازحين.

الإطار الزمني

من عام 2026 – 2028 مع اتباع نهج مرحلي لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها، بناءاً على التقدم المحرز في التنفيذ وتوفر التمويل.

الغرض من الاستراتيجية

تهدف استراتيجية مقاطعة مابان إلى تحويل المنطقة من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى إطار تنموي خلال ثلاث سنوات (2026 – 2028). وتتمثل الرؤية في تهيئة الظروف اللازمة لمجتمع سلمي وشامل ومكتفٍ ذاتيًا، حيث يتعايش اللاجئون والعائدون والسكان المحليون بانسجام، ويحصلون على خدمات جيدة مُدمجة في الأنظمة الوطنية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

تسعى الاستراتيجية إلى حلّ مخيمات اللاجئين التقليدية من خلال إنشاء مستوطنات متكاملة تُعزز الاكتفاء الذاتي وتُدمج في الأنظمة الوطنية. وتستند شروط نجاح هذه العملية الانتقالية والاستراتيجية إلى عمل شامل يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة للمنطقة، وإشراك المجتمع المحلي واللاجئ على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، يدعم هذا التحول أهداف استراتيجية تركز على تحسين البنية التحتية، وتعزيز سبل العيش، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتقوية الحوكمة. تؤكد الاستراتيجية على أهمية التحولات الطوعية، وتطوير البنية التحتية، والمرونة الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والحوكمة المحلية. وتهدف إلى تمكين المجتمعات من خلال فرص اقتصادية مستدامة وحوكمة شاملة، بما يضمن مساءلة الخدمات واستجابتها للاحتياجات المتنوعة للسكان.

كما تُبرز أهمية إشراك الفئات الضعيفة واستكشاف خيارات إعادة التوطين والمسارات التكميلية لمن لا يمكن تلبية احتياجاتهم من الحماية محليًا. وبشكل عام، صُممت الاستراتيجية لتعزيز الكرامة والمرونة للجميع، بما يُسهم في بناء مستقبل مستدام وشامل لمقاطعة مابان.

المبادئ التوجيهية

- **الملكية الحكومية:** ضمان تولي الحكومة المحلية زمام المبادرة في هذه الاستراتيجية، والتوافق مع السياسات الوطنية، وتمكين السلطات المحلية.
- **الشمولية:** تقديم الخدمات للاجئين والعائدين والمجتمع المحلي بشكل عادل لتعزيز الوحدة والازدهار المشترك.
- **عدم الإضرار:** تطبيق مناهج تراعي حساسية النزاعات في جميع التدخلات لمنع تفاقم التوترات.
- **المساءلة والمشاركة:** إشراك المجتمعات كشركاء فاعلين في تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها والإشراف عليها.
- **الاستدامة البيئية:** دمج التكيف مع تغير المناخ وحماية البيئة في جميع البرامج.
- **إدماج الحماية:** تُحدد وثيقة الاستراتيجية إدماج الحماية كعنصر أساسي في جميع الأهداف الاستراتيجية، لضمان دمج اعتبارات الحماية في كل جانب من جوانب عملية التنفيذ. وقد تم وضع إطار عمل موحد للحماية والرصد، يتضمن أدوات ومؤشرات تراعي العمر والجنس والتنوع. يُسهّل هذا الإطار اتخاذ القرارات وصياغة السياسات بناءً على البيانات، مما يضمن استجابة الخدمات لاحتياجات اللاجئين والمجتمع المحلي. تُشدد الاستراتيجية على أهمية إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق مع السلطات المحلية، وتحقيق الاعتراف القانوني بالمنظمات

المجتمعية، وتأمين استقلالها المالي لقيادة عمليات الإحالة إلى الخدمات والمبادرات. ومن خلال إدماج الحماية في عملية الانتقال إلى مستوطنات مستدامة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز سبل العيش، والتماسك الاجتماعي، والحوكمة المحلية، تهدف الاستراتيجية إلى صون كرامة وحقوق جميع الأفراد المعنيين، وتعزيز الحوكمة الشاملة وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات الحماية بشكل شامل ومستدام.

- **عبر الحدود:** تُقدم استراتيجية مقاطعة مابان، التي تُركز على التنمية المستدامة والاندماج في الأنظمة الوطنية، فوائد كبيرة للتفاعلات عبر الحدود بين جنوب السودان والسودان. من خلال تعزيز الاعتماد على الذات، والمرونة الاقتصادية، والحوكمة الشاملة، تُسهّل هذه الاستراتيجية انتقال اللاجئين والعائدين بسلاسة، والذين قد يتنقلون ذهابًا وإيابًا عبر الحدود. ويضمن دمج البنية التحتية والخدمات المقاومة لتغير المناخ في الأنظمة الحكومية حصول هذه المجتمعات على دعم مستمر وموثوق، بغض النظر عن موقعها. إضافةً إلى ذلك، يُعزز التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام الروابط المجتمعية، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار والتعاون في المناطق الحدودية.

كما يُسهم تركيز الاستراتيجية على ضمان الحصول على الوثائق القانونية، والحصول على التعليم، والفرص الاقتصادية في دعم الأفراد في التنقل عبر الحدود، مما يُعزز قدرتهم على الازدهار في كلا البلدين. ومع ازدياد اعتماد هذه المجتمعات على نفسها وتكاملها، يُمكن أن تُصبح هذه الاستراتيجية نموذجًا للتعاون الإقليمي، مُشجعةً الجهود التعاونية بين جنوب السودان والسودان لمواجهة التحديات والفرص المشتركة. يمكن قياس أثر هذه الاستراتيجية على التفاعلات عبر الحدود من خلال مؤشرات مثل عدد الأفراد الذين يحصلون بنجاح على الخدمات في كلا البلدين، والتحسينات في النشاط الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بين المجتمعات الحدودية، وتعزيز التماسك الاجتماعي كما يتضح من انخفاض النزاعات وزيادة التعاون. وسيضمن الرصد والتقييم المنتظم، بمشاركة أصحاب المصلحة من جنوب السودان والسودان، استمرار استجابة الاستراتيجية للاحتياجات المتغيرة للسكان عبر الحدود.

الملكية الحكومية

اتسمت عملية وضع الاستراتيجية بالشمولية والتعاون، حيث عكست أولويات السلطات المحلية في مابان وأهدافها القائمة فيما يتعلق بإيجاد حلول للاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية، واستندت إلى هذه الجهود بمساهمات من الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية والسلام، والمجتمعات المتضررة نفسها. وشمل ذلك إشراك المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والأهم من ذلك، السكان النازحين.

السياق في مابان

تستضيف مابان أكثر من 218,000 لاجئ سوداني معظمهم وصلوا مع اندلاع الأزمة السودانية عام 2011، إلى جانب سكان محليين يبلغ عددهم حوالي 85,000 نسمة. تتميز مابان بوضع فريد، حيث يشكل اللاجئون نسبة ثلاثة أضعاف السكان تقريبًا، مما يُشكل ضغطًا ديموغرافيًا كبيرًا على الموارد المحدودة أصلًا. ويواجه كلا المجتمعين تحديات كبيرة، بما في ذلك البنية التحتية الغير متطورة، ونقص الخدمات الأساسية، والاعتماد الكبير على المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

تعكس المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في مابان هشاشة عالية، حيث تتجاوز معدلات الفقر بين الأسر في المجتمع المحلي 60% في كثير من الأحيان، بينما تظل فرص العمل شحيحة لكل من المحليين واللاجئين. تُعدّ مابان إحدى المقاطعات التي حافظت على تصنيفها في المرحلة الرابعة (حالة طوارئ) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، وتُظهر تدهورًا في حدة الوضع الغذائي وفقًا لتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الصادر في يونيو 2025. يؤثر انعدام الأمن الغذائي على ما يقرب من 60% من الأسر، مع استمرار معدلات سوء التغذية أعلى من عتبات الطوارئ للأطفال دون سن الخامسة. كما تفتقر العديد من الأسر إلى مصادر دخل ثابتة، وتُقيّد خيارات كسب العيش فيها بسبب سوء حالة الطرق، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والفيضانات المتكررة والتحديات

المناخية. وتتميز المقاطعة بانخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة، والتفاوت بين الجنسين في التعليم، وارتفاع معدلات بطالة الشباب.

بعد أكثر من عقد من النزوح، وتفاقم الوضع بسبب التخفيضات الأخيرة في التمويل، يواجه اللاجئون والمجتمعات المحلية فجوات حادة في تقديم الخدمات، ومحدودية في سبل العيش، وتزايدًا في التحديات المناخية. وعلى الرغم من الاستثمارات الإنسانية الضخمة التي بُذلت خلال السنوات الماضية، إلا أن تأثيرها على التنمية المستدامة كان محدودًا، حيث أعطت معظم التدخلات الأولوية للاستجابة الطارئة والإغاثة قصيرة الأجل على حساب الحلول طويلة الأجل. إن حجم الاحتياج يتجاوز بكثير نطاق التغطية التي يمكن أن توفرها المساعدات الإنسانية، مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى بناء القدرة على الصمود بشكل متكامل، والحماية الاجتماعية الشاملة، واستراتيجيات سبل العيش المصممة خصيصًا للمشهد الاجتماعي والاقتصادي المعقد في مابان.

مجموعات السكان النازحين واللاجئين والعائدين (ديسمبر 2025)

سكان مقاطعة مابان: وفقًا لتوقعات المكتب الوطني للإحصاء، يُقدّر عدد سكان المجتمع المحلي في مقاطعة مابان بـ 84,290 [1] نسمة.

اللاجئون في مقاطعة مابان: تشير بيانات UNHCR إلى وجود أكثر من 218,612 لاجئ وطالب لجوء، موزعين على 4 مخيمات للاجئين هي: دورو، وجندراسا، وباتيل، وكايا.

العائدون في مقاطعة مابان: قبل الأزمة السودانية، كان عدد العائدين التلقائيين من جنوب السودان إلى مابان بشكل عفوي قليلًا على مدى عدة سنوات. إلا أنه منذ أبريل 2023، ازداد هذا العدد مع وصول آلاف العائدين الجنوب سودانيين إلى البلاد، ومعظمهم يعتزمون البقاء في المقاطعة. ووفقًا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية، سُجّل بين أبريل 2023 وديسمبر 2025 عودة 27,042 شخصًا إلى مقاطعة مابان بسبب النزاع السوداني، منهم 1,033 شخصًا وصلوا في عام 2025 .[2]

التنسيق والشراكات

المنتدى التنسيقي مقاطعة مابان (MCCF): سيُنشأ المنتدى التنسيقي لمقاطعة مابان في عام 2025 ليكون الآلية الرئيسية لتنسيق العمل رسميًا بشأن تنفيذ الاستراتيجية وإيجاد حلول مستدامة للنزوح في مقاطعة مابان بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية والسلام والحكومية. ويرأس المنتدى محافظ المقاطعة ومدير مكتب UNHCR.

المنتدى التنسيق لشركاء مابان (MPCF): يجمع المنتدى التنسيقي لشركاء مابان ، رؤساء وكالات الأمم المتحدة والشركاء بشكل دوري لتنسيق أعمال الشركاء في مابان، برئاسة UNHCR.

فرق عمل ومجموعات عمل تنسيقية متخصصة: توجد أو سيتم إنشاء مجموعة من فرق العمل ومجموعات العمل التنسيقية المتخصصة لاستكمال ما سبق، وستكون مسؤولة عن تنسيق قطاعات ومجموعات فنية محددة.

[1] [1] *South Sudan: IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Analysis, April 2025 – July 2025. ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-ipc-acute-food-insecurity-and-acute-malnutrition-analysis-april-2025-july-2025-published-12-june-2025.*

[2] *International Organization for Migration (IOM). (n.d.). Event Tracking: Displacement and Return Dashboard. Displacement Tracking Matrix (DTM). https://dtm.iom.int/online-interactive-resources/event-tracking-displacement-and-return-dashboard [dtm.iom.int]*

استراتيجية مابان

الاستراتيجية في جملة واحدة

بناء مقاطعة مابان تنعم بالسلم وشاملة ومكتفية ذاتيًا، حيث يعيش اللاجئون والعائدون والمجتمعات المحلية في وئام، ويحصلون على خدمات عالية الجودة ومقاومة لتغير المناخ ومدمجة في الأنظمة الوطنية، ويزدهرون من خلال فرص اقتصادية مستدامة تعزز الكرامة والقدرة على الاعتماد على الذات للجميع.

الأهداف المشتركة

تعكس هذه الاستراتيجية الاتفاق بين حكومة مقاطعة مابان والجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والجهات المعنية الأخرى لدعم الحلول المستدامة، والبناء على أنشطة كل منها لتحقيق أهداف مشتركة.

أهداف مابان الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي (1): الانتقال من المخيمات إلى المستوطنات المستدامة

> *يهدف هذا الهدف إلى حويل مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات متكاملة تصون كرامة وحقوق النازحين والمجتمعات المحلية. ويهدف هذا الانتقال إلى تعزيز الإندماج في أنظمة تقديم الخدمات الوطنية والمحلية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودعم الاعتماد على الذات من خلال مناهج التنمية المستدامة، مع التركيز على دمج المستوطنات بشكل أفضل في الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية على المدى المتوسط. كما يؤكد على أهمية إجراء هذه الانتقالات بطريقة منظمة، مع ضمان سلامة اللاجئين والمجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني طوال العملية.*

يهدف الهدف الاستراتيجي الأول إلى تحويل مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات مستدامة من خلال نهج شامل يدمج قطاعات متعددة في استراتيجية متماسكة، حيث يساهم كل قطاع في تحقيق الهدف الاستراتيجي العام المتمثل في الانتقال إلى نهج مستوطنات متكاملة

يرتكز هذا التحول على تشجيع الانتقال الطوعي والآمن للمخيمات الحالية إلى مستوطنات متكاملة، بما يضمن كرامة وحقوق النازحين والمجتمعات المحلية.

يؤكد هذا النهج على الإندماج ضمن أنظمة تقديم الخدمات الوطنية والمحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم الاعتماد على الذات من خلال التنمية المستدامة. ويسعى إلى دمج المستوطنات في الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بما يضمن انتقالًا منظمًا يُعطي الأولوية لسلامة و تحسين الظروف المعيشية للاجئين والمجتمع المحلي.

تتضمن استراتيجية التنفيذ تأمين الأراضي والخدمات من خلال التخطيط التشاركي، والذي يشمل رسم خرائط حيازة الأراضي وإبرام اتفاقيات رسمية مع السلطات والمجتمع المضيف. وهذا يضمن توفير ترتيبات سكنية مستدامة وتطوير البنية التحتية بما يلبي الاحتياجات المتنوعة، ويعزز الوعي القانوني وآليات حل النزاعات.

سيتم تعزيز أنظمة المساءلة التي تقودها المجتمعات المحلية لتعزيز الثقة والشفافية، ودمج آليات تقديم الملاحظات في أطر الحوكمة المحلية. سيتم دمج التعليم بسلاسة في الأنظمة الوطنية من خلال ضمان خضوع مدارس الموجودة في المخيمات لشبكة وزارة التعليم، مع نماذج شاملة وهياكل حوكمة تمثل كلاً من اللاجئين والمجتمعات المحلية.
وسيتم تعزيز فرص كسب العيش من خلال الوصول القانوني إلى الأراضي الزراعية، والتدريب المهني، ومبادرات العمل مقابل النقد، مما يعزز التعاون الاقتصادي والاكتفاء الذاتي.

علاوة على ذلك، تتضمن الاستراتيجية حلولاً للمأوى والبنية التحتية المقاومة لتغير المناخ، بالاستفادة من المواد المتاحة محلياً وممارسات البناء التقليدية لتعزيز الاستدامة والاكتفاء الذاتي. وستتحول أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة إلى نماذج متكاملة بقيادة المجتمع، مع التركيز على حلول الطاقة الشمسية والصيانة المستدامة. وسيتم تحسين الخدمات الصحية، بما يضمن استمرارية الإدماج ضمن النظام الصحي المحلي وتوافقها مع خطط الصحة المحلية.

وستتطور هياكل الحوكمة من التنسيق على مستوى المخيمات إلى أنظمة شاملة على مستوى المستوطنات، مما يعزز التعاون بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال منظمات مشتركة وخطط مشتركة لتقديم الخدمات. ويضمن هذا النهج الشامل أن يكون الانتقال إلى مستوطنات مستدامة شاملاً وفعالاً ومتوافقاً مع أهداف التنمية الوطنية، مما يعزز الاستدامة طويلة الأجل والملكية المجتمعية.

الهدف الاستراتيجي (2): تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية والتعليم

> *تطوير البنية التحتية (الطرق، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، الصحة، التعليم) مع التركيز على دمجها في الأنظمة الحكومية وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، وإنشاء مرافق مشتركة متعددة الأغراض تدر دخلاً للمجتمع وتعزز التماسك الاجتماعي.*

يركز هذا الهدف الاستراتيجي على تحسين البنية التحتية وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم من خلال تطوير الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة والتعليم. والهدف هو دمج هذه التحسينات في الأنظمة الحكومية، وضمان القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتطوير مرافق مشتركة متعددة الأغراض تُدرّ دخلاً للمجتمع وتعزز التماسك الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم اعتماد نهج شامل في مختلف القطاعات. وستُعطى الأولوية لتمكين المنظمات التي يقودها اللاجئون (RLOs)، وتعزيز تقديم الخدمات الشاملة من خلال نقل إدارة المساحات المجتمعية إلى منظمات مؤهلة يقودها اللاجئون (RLOs). ويشمل ذلك دمج الخدمات التي كانت تُقدم تقليدياً في المخيمات في أنظمة المجتمعات المحلية والعكس، مما يُعزز الوصول المشترك ويُقلل من الأنظمة الموازية.

وسيتم استثمار الأموال في تطوير وتوسيع مساحات التعلم، لضمان استيفائها معايير التصميم الشاملة والمقاومة لتغير المناخ. ويشمل ذلك إنشاءات جديدة، وإعادة تأهيل، ودمج موارد مستدامة، مثل الطاقة الشمسية وتجميع مياه الأمطار، لخلق بيئات تعليمية آمنة ومتاحة وقابلة للتكيف. سيتم توسيع البنية التحتية الرقمية لدعم التعليم العالي عن بُعد، وتزويد مراكز التعلم بشبكات إنترنت وأجهزة تعمل بالطاقة الشمسية، وإقامة شراكات مع الجامعات لتقديم برامج معتمدة عبر الإنترنت.

سيُمكّن بناء بنية تحتية مقاومة لتغير المناخ من الوصول إلى الأسواق، وحماية الأراضي الزراعية، ودعم سبل العيش. وستضمن الشراكات مع القطاع الخاص تلبية البنية التحتية للاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية على حد سواء، بينما سيتم تطوير مراكز تسويقية لتشجيع مبادرات المشاريع الصغيرة بين اللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية.

سيتم إنشاء نقاط مياه مشتركة ومراكز صحية ومدارس، وإعادة تأهيلها للاستخدام المشترك من قبل اللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية. كما سيتم تطوير مشاريع عامة مقاومة لتغير المناخ، مثل الطرق والسدود والمدارس والمرافق الصحية ومهابط الطائرات، لدعم الاستدامة المحلية.

ستركز الجهود المبذولة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على بناء بنية تحتية متينة ومتاحة لكل من المستوطنات والمجتمعات المحلية. ويشمل ذلك إعادة تأهيل وصيانة نقاط المياه ومرافق الصرف الصحي، وبناء أنظمة مياه تعمل بالطاقة الشمسية، وإدخال أنظمة إدارة نفايات منخفضة التكلفة تُدار محليًا. سيتم تحديث المرافق الصحية وتزويدها بالطاقة الشمسية لضمان استمرارية الخدمات الصحية ومقاومتها لتغير المناخ. وستُزوَّد المرافق الصحية ذات الأولوية بالطاقة الشمسية، كما سيتم تحديث البنية التحتية لمواجهة تحديات المناخ.

الهدف الاستراتيجي (3): تعزيز سبل العيش والصمود الاقتصادي

> *تعزيز الاعتماد على الذات والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية من خلال ضمان حصولهم على الوثائق والعمل والتعليم والخدمات المالية. ويولي البرنامج أولوية لدعم الفئات الضعيفة، ويعزز سبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال نماذج التمويل المحلية، ويستفيد من إعادة التوطين عند الحاجة. كما سيتم توفير الدعم الأمني لضمان أنشطة سبل العيش والصمود دون انقطاع.*

يهدف هذا الهدف الاستراتيجي إلى تعزيز الاعتماد على الذات والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية، وذلك من خلال ضمان حصولهم على الوثائق والعمل والتعليم والخدمات المالية. ويولي هذا الهدف الأولوية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً، ويعزز سبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ عبر نماذج التمويل المحلية، ويدعم إعادة التوطين عند الحاجة. كما سيتم توفير الدعم الأمني لضمان استمرارية سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى توسيع نطاق المسارات التكميلية المتاحة للاجئين من خلال تحديد الأفراد ذوي الاحتياجات الأمنية غير الملباة، ورسم خرائط الفرص المتاحة في مجالات التعليم، وحرية التنقل العمالي، ولم شمل الأسر. ويُعدّ الحث على زيادة الحصص المخصصة للاجئين، من خلال التوصيف القائم على الأدلة، أمراً بالغ الأهمية.

ويتضمن تعزيز الحماية والقدرة على الصمود من خلال المساعدات النقدية تحديد معايير واضحة للضعف، وإطلاق برامج نقدية متعددة الأغراض طويلة الأجل، وربط المستفيدين بالتعليم والتدريب المهني وخدمات الدعم الأخرى. ويُعدّ رصد أثر المساعدات النقدية على التعافي الاقتصادي ونتائج الحماية أمراً بالغ الأهمية، إلى جانب الدعوة إلى تمويل مستدام واعتراف سياسي بها.

يتضمن تعزيز الحماية والقدرة على الصمود من خلال المساعدات النقدية تحديد معايير واضحة للضعف، وإطلاق برامج نقدية متعددة الأغراض طويلة الأجل، وربط المستفيدين بالتعليم والتدريب المهني وخدمات الدعم الأخرى. ويُعدّ

رصد أثر المساعدات النقدية على التعافي الاقتصادي ونتائج الحماية أمراً بالغ الأهمية، إلى جانب الدعوة إلى تمويل مستدام واعتراف سياسي بها.

ستُبذل جهودٌ لتعزيز تسجيل اللاجئين وإدارة بياناتهم من خلال إطلاق حملات توعية، والاستخدام الأمثل لوحدات برنامج ProGres، وتحديد المهارات الحالية لتوجيه سبل العيش والخدمات. ويُعدّ تدريب جهات الاتصال المجتمعية على تحديث البيانات والإحالات، وربط التسجيل بالتدريب المهني، والشمول المالي، وتوفير فرص العمل، والتعليم، والوثائق، وتوفير التدريب للسلطات في مجال قانون اللاجئين والحماية، من المكونات الأساسية.

وتدعو الاستراتيجية إلى سياسات اقتصادية شاملة تضمن حصول اللاجئين على الأراضي الزراعية، وحرية التنقل، وحق العمل، وإدماجهم في السياسات الاقتصادية المحلية، وتسجيل الأعمال، والحصول على الخدمات المالية. كما تدعم الاستراتيجية تطوير أسواق محلية شاملة داخل المستوطنات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تحسين البنية التحتية ودعم البائعين.

وستوفر مبادرات التعليم مسارات التعلم المهني والبديل والرقمي، لتزويد الشباب والفئات غير الملتحقين بالمدارس بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وبناء القدرة على التوظيف، وتعزيز المرونة، وتحقيق الشمول الاقتصادي. وستربط برامج التدريب المهني المنظمة مراكز التدريب المهني والمدارس والخريجين بالشركات المحلية، بدعم من مواءمة المناهج الدراسية، والتوجيه، والشهادات، وأنظمة المتابعة. تركز استراتيجيات سبل العيش على تعزيز فرص كسب العيش المشتركة للاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية من خلال مبادرات التدريب المهني، وتيسير الوصول إلى الأسواق، ودعم المشاريع التي يقودها اللاجئون والمجتمعات المحلية. وسيتم تشجيع ريادة الأعمال وسبل العيش القائمة على السوق من خلال حاضنات الأعمال، والتدريب على المهارات المهنية، ومنح بدء المشاريع.

وسيتم دعم نماذج التمويل المحلية، بما في ذلك جمعيات الادخار والإقراض القروية، والمساعدة النقدية الرقمية، والشراكات مع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر. وسيتم تطوير صناديق استثمار مجتمعية مع إعادة استثمار العائدات للمستفيدين. كما سيتم تصميم مسارات معيشية مصممة خصيصًا للفئات الضعيفة، تجمع بين نقل الأصول والتدريب والتوجيه. وستحفز جهود المأوى والبنية التحتية الاقتصاد المحلي من خلال أعمال البنية التحتية باستخدام العمالة والمواد المحلية، مما يخلق فرصًا لكسب العيش من خلال الإنتاج المحلي لمواد وخدمات البناء. وسيتم إعطاء الأولوية لتنمية المهارات في مجال البناء، إلى جانب أعمال البنية التحتية كثيفة العمالة مع التركيز على إشراك الجنسين والشباب.

وستشارك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في عمليات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لخلق فرص عمل وبناء المهارات، مما يقلل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. سيتم تدريب لجان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المجتمعية على عمليات التشغيل والصيانة، بدعم من المساهمات المحلية وآليات الرقابة. وستربط استراتيجيات الصحة والتغذية بين التغذية والزراعة والصحة لخلق سبل عيش مستدامة، وتحسين الأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود. ويشمل ذلك دعم إنتاج الغذاء المجتمعي، وربط المزارعين بالأسواق، وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بالتغذية. وسيركز تنسيق المخيمات وإدارتها على تنمية المهارات اللازمة لإنتاج المساعدات الغذائية المجتمعية، مع الاستبدال التدريجي للتوزيعات العينية بالتحويلات النقدية، وتنفيذ برامج قصيرة الأجل للعمل مقابل الأجر المالي تركز على البنية التحتية للمستوطنات.

الهدف الاستراتيجي (4): تعزيز التماسك وبناء السلام

> *توسيع نطاق مبادرات بناء السلام الشاملة والمراعية للنزاعات، وتوسيع منصات الحوار التي تعزز التعاون والمسؤولية المشتركة والتعايش السلمي.*

سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال نهج شامل يدمج مبادرات مجتمعية متنوعة تهدف إلى تعزيز التعاون وتقاسم المسؤوليات والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية واللاجئة.

تركز الاستراتيجية على بناء السلام الشامل من خلال إنشاء لجان فرعية ومكاتب عدالة بقيادة المجتمع، واختيار قادة من خلفيات متنوعة لضمان تمثيل متوازن.

يُعطى الأولوية لتنمية المهارات في حل النزاعات والوساطة وصنع القرار الشامل، إلى جانب التنسيق الرسمي مع أنظمة العدالة المحلية والحوارات المنتظمة بين المجتمعات.

سيتم استخدام مبادرات رياضية وفنية وغيرها كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال مبادرات تهدف إلى تحديد الأندية والمواهب القائمة، ومعالجة فجوات المشاركة، وإنشاء لجان شاملة. وتشجع هذه الجهود مشاركة الفتيات، وتُجري تجارب لمباريات مختلطة بين السكان المحليين واللاجئين، وبطولات سلام، وأنشطة رياضية وفنية متنوعة تربط الأندية بلجان السلام ومراكز الشباب.

تساهم التبادلات الثقافية من خلال البطولات الرياضية والموسيقى والرقص والاحتفالات المشتركة في تعزيز التلاحم الاجتماعي. تُسهم المبادرات الإعلامية، مثل البرامج الإذاعية الأسبوعية باللغات المحلية، في نشر قصص التعايش السلمي ونصائح حل النزاعات.
وتُدمج المبادرات التعليمية تعليم السلام ومهارات الحياة في الأنشطة التعليمية، مما يُعزز الاحترام المتبادل ويُخفف التوترات. وتُدرّس نوادي السلام المدرسية مهارات حل النزاعات والتعاطف، بينما يضمن التدريب الشامل للمعلمين ولجان التوعية المجتمعية تمثيل جميع الفئات. ويتم تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة والتعاونيات الزراعية لتقوية العلاقات بين المجتمعات وتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، مع إشراك النساء والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن في أنشطة كسب العيش.

وتُعطي مشاريع البنية التحتية الأولوية للشمولية، حيث تُشرك فرقًا مجتمعية متنوعة في أعمال البناء لبناء الثقة والتعاون. وتُشكل الأشغال العامة المشتركة منصات للاستخدام المشترك والمنفعة المتبادلة، مع ورش عمل التصميم التشاركي التي تُسهل مشاركة المجتمع في صنع القرار. وصُممت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لخدمة المجتمعات النازحة والمضيفة على حد سواء، مما يُعزز الثقة والتعاون من خلال حملات النظافة التي يقودها المجتمع والحوكمة الشاملة.

وأخيرًا، تُقدم خدمات الصحة والتغذية بشكل شامل، بمشاركة مختلف فئات المجتمع في تنفيذ البرامج. تهدف مراكز التغذية المجتمعية وأنشطة التوعية إلى بناء الثقة والتعاون بين مختلف فئات المجتمع، مع التركيز على التوظيف الشامل والمبادرات المجتمعية. يضمن هذا النهج الشامل التنفيذ الفعال للهدف الاستراتيجي، مما يعزز التماسك الاجتماعي وبناء السلام في جميع القطاعات.

الهدف الاستراتيجي (5): توطين تقديم الخدمات وتعزيز الحوكمة الشاملة

> *يهدف هذا الهدف إلى نقل قيادة تقديم الخدمات تدريجيًا من الجهات الدولية إلى السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، وهياكل المجتمعات المحلية، بما يضمن الاستدامة والملكية المحلية. ويركز على بناء القدرات المؤسسية للحكومة والمنظمات المجتمعية لتقديم خدمات تتسم بالمساءلة والشمولية والاستجابة، مع تعزيز المشاركة الفعّالة للاجئين والمجتمعات المضيفة. كما تدعم الاستراتيجية العودة الآمنة والمستدامة وإعادة الإدماج، وتعزز الملكية المحلية لبرامج سبل العيش، وتقوي الإدارة طويلة الأجل*

للإسكان والبنية التحتية من خلال تنمية المهارات، وإصلاحات الحوكمة، وعمليات التسليم المنسقة.

يهدف هذا الهدف الاستراتيجي إلى نقل زمام المبادرة في تقديم الخدمات من الجهات الدولية إلى السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، وهياكل المجتمعات المحلية. صُمم هذا النهج لضمان القيادة الحكومية، والاستدامة، والملكية المحلية، مع التركيز على تنمية القدرات المؤسسية داخل الحكومة والمنظمات المجتمعية.

ويتمثل الهدف في توفير خدمات تتسم بالمساءلة والشمولية والاستجابة، مع تعزيز المشاركة الفعّالة للاجئين والمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الاستراتيجية العودة الآمنة والمستدامة وإعادة الإدماج، وتعزز الملكية المحلية لبرامج سبل العيش، وتقوي الإدارة طويلة الأجل للمأوى والبنية التحتية من خلال تنمية المهارات، وإصلاحات الحوكمة، وعمليات التسليم المنسقة.

يتضمن تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي نهجًا شاملًا ومتكاملًا عبر جميع القطاعات لضمان تقديم خدمات متماسكة وحوكمة فعّالة. تبدأ الاستراتيجية ببناء قدرات اللجان المجتمعية والسلطات المحلية من خلال تدريب متخصص في إدارة المشاريع، والتسجيل القانوني، والمهارات القطاعية. تُمكّن هذه الخطوة التأسيسية هذه الجهات من تولي أدوار قيادية في تقديم الخدمات، وأنشطة الحماية، والمبادرات المجتمعية.

تُدمج قطاعات التعليم، وسبل العيش، والمأوى، والبنية التحتية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والصحة، والتغذية في الأنظمة الوطنية من خلال المناصرة، وإصلاح السياسات، وبناء القدرات. ويُدعم هذا الدمج بتأمين التمويل التنموي، وإنشاء آليات الحوكمة، وتعزيز الممارسات المستدامة ضمن أنظمة الحكم المحلي. وتضمن هذه الاستراتيجية تعاون جميع القطاعات لنقل قيادة تقديم الخدمات إلى الكيانات المحلية، مما يعزز الملكية المحلية والاستدامة على المدى الطويل.

ومن خلال تنسيق الجهود بين القطاعات، تهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ الحوكمة الشاملة وتقديم الخدمات ضمن الأطر الوطنية، بما يضمن أن تكون جميع الوظائف الأساسية مملوكة محليًا وممولة وطنيًا. ولا يقتصر هذا النهج الشامل على تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني فحسب، بل يُسهم أيضًا في تعزيز العمل الفعال.

الهدف الاستراتيجي (6): الاستجابة الإنسانية والطارئة للوافدين الجدد

ضمان تمتع مقاطعة مابان والشركاء في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية بقدرة قوية بقيادة محلية لتقديم مساعدات إنسانية سريعة ومنسقة ومراعية للحماية في حالات الطوارئ أو أي تدفق جديد للاجئين أو العائدين أو غيرهم من النازحين.

يهدف هذا الهدف إلى حماية الأرواح والكرامة في نقاط الدخول والاستقبال والتوطين، مع مواءمة الاستجابة للطوارئ مع التحول الأوسع من الاعتماد على المساعدات الإنسانية نحو أنظمة متكاملة وموجهة نحو التنمية ومملوكة وطنياً. ويعزز هذا الهدف القيادة الحكومية والشمولية والمساءلة والاستدامة البيئية كمبادئ شاملة، بحيث تُكمّل المساعدة الفورية للوافدين الجدد، بدلاً من أن تُقوّض، الرؤية طويلة الأجل لمدينة مابان مسالمة وشاملة ومكتفية ذاتياً، مع الانتقال من الاستجابة للطوارئ إلى إيجاد الحلول.

وسيتم تنفيذ هذا الهدف من خلال تعزيز جاهزية وقدرة الاستجابة لدى سلطات المقاطعات، والهياكل المجتمعية التي يقودها اللاجئون والمجتمعات المحلية، والشركاء في المجال الإنساني، لضمان امتلاكهم القدرة اللازمة للاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ وتدفق الوافدين الجدد.

وستركز أنظمة الطوارئ على الحفاظ على الجاهزية في مواقع الدخول والعبور والاستقبال الرئيسية، بما في ذلك آليات التسجيل السريع والفحص الأولي والإحالة إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة والحماية والسكن الطارئ.

ستُصمَّم آليات الاستجابة لتشمل اللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية الأكثر تضررًا من الصدمات، ولتوفير اتصال سريع بالخدمات طويلة الأجل المدمجة في الأنظمة الوطنية كلما أمكن ذلك، بما يتماشى مع تحوّل الاستراتيجية من الإغاثة قصيرة الأجل إلى تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات.

سيتم تطبيق مبدأ إدماج الحماية في جميع التدخلات الطارئة، باستخدام أدوات تراعي العمر والجنس والتنوع، وأنظمة التغذية الراجعة المجتمعية لتوجيه الاستهداف، وتحديد المخاطر، وتكييف المساعدات.

سيتم إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق مع السلطات المحلية، ودعم منظمات المجتمع المدني لتمكينها من القيام بدورٍ أقوى في الإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ، بما في ذلك التأهب والاستجابة الطارئة للكوارث الطبيعية كالفيضانات، وتبادل المعلومات السريع، وإحالة المستفيدين إلى الخدمات، لضمان أن تكون الاستجابات الطارئة مسؤولة، ومراعية للنزاعات، وصديقة للبيئة.

إطار التنفيذ

إشراك أصحاب المصلحة

تحديد وإشراك الوزارات الحكومية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية وتلك التي يقودها اللاجئون، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمجتمعات المحلية، لتعزيز شراكات تحويلية تدعم حلولاً مستدامة.

ضمان مشاركة اللاجئين والمجتمعات المحلية بفعالية في جميع مراحل الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على الإدماج الفعال للنساء والشباب، وتمكينهم من الاضطلاع بأدوار مهمة ومؤثرة في تصميم الاستراتيجية وتنفيذها.

الانتقال التدريجي

تنفيذ خارطة طريق واضحة ومرحلية تتضمن معايير جاهزية ومعالم رئيسية للقطاعات والخدمات التي تمر بمرحلة انتقالية، بناءً على القدرات، ونضج القطاع، واستعداد المجتمع.

بناء القدرات

الاستثمار في تعزيز قدرات الجهات الحكومية والمحلية الفاعلة، بما في ذلك موظفو UNHCR، لدعم عملية الانتقال وإدارة التغيير.

التعاون والتنسيق

الحفاظ على مشاركة مستمرة وشاملة لأصحاب المصلحة من خلال آليات تخطيط وتنسيق مشتركة لضمان التماسك.

مراحل التنفيذ والتقدم

المرحلة (0): الإعداد والمشاورات والمناصرة وتطوير الاستراتيجية (2025)

سيُركَّز خلال عام 2025 على وضع الأساس المتين للاستراتيجية، عبر أعمال تحضيرية شاملة تشمل المشاورات والمناصرة. تهدف هذه المرحلة إلى رفع الوعي وضمان دعم مختلف الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الحكومية، ومنظمات العمل الإنساني والتنمية، والقيادات المجتمعية.

ستتم خلال هذه المرحلة بلورة الاستراتيجية بالتشاور والتنسيق مع جميع الشركاء، تمهيداً لاعتمادها وإطلاقها في بداية عام 2026.

كما ستكون بداية الجهود الخاصة بتعبئة الموارد وحشد التمويل خطوة أساسية لضمان توفر الموارد المالية اللازمة. كذلك سيجري العمل على الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لضمان اتساق الاستراتيجية مع السياسات والخطط الوطنية.

المرحلة الأولى: التنفيذ العملي وبناء القدرات (2026)

تبدأ المرحلة الأولى بعد اعتماد الاستراتيجية رسمياً، وستنطلق أعمال التنفيذ بالمهام الأقل تعقيداً، مثل التحضير لتأسيس منتديات تنسيقية على مستوى مقاطعة مابان مثل "منتدى تنسيق مابان" و"منتدى تنسيق شركاء مابان". ستسهم هذه المنتديات في تعزيز التعاون بين الجهات الإنسانية والتنموية والجهات العاملة في مجال السلام والسلطات الحكومية. سيُعطى اهتمام خاص للمناصرة والتواصل مع المجتمعات المحلية لضمان الشمول والمشاركة الفعالة. كما سيتم إنشاء لجان ومجموعات عمل للإشراف على القطاعات المختلفة ومتابعة تنفيذ المهام بشكل منسق وفعّال. وبحسب توافر الميزانية يمكن البدء في تنفيذ بعض الأنشطة منذ بداية 2026.

ومع توفر التمويل خلال عام 2026 ستتم الانتقال إلى التنفيذ الأكثر عملية. وسيُبنى التنفيذ على عمل دقيق في الاستهداف وتحديد الاحتياجات واختيار المواقع، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية الأقل تعقيداً وتطوير الجوانب الناعمة (Soft Components).

تشمل الأنشطة تحسين البنية التحتية صغيرة النطاق مثل الطرق ونظم المياه والصرف الصحي، وهي مشاريع يمكن تنفيذها بسرعة وتساهم مباشرة في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وسيكون بناء القدرات محوراً رئيسياً، من خلال برامج تدريبية موجهة للفاعلين المحليين، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المحلي، لتعزيز قدرتهم على دعم تنفيذ الاستراتيجية.

وستتواصل جهود المناصرة وجمع الموارد لتأمين تمويل إضافي حسب الحاجة. كما ستُجرى مراجعات دورية لقياس التقدم واستيعاب الدروس المستفادة وتعديل الخطط حسب التطورات.

وفي نهاية هذه المرحلة ستتم مراجعة شاملة لعملية التنفيذ وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بهدف دعم التنفيذ في عام 2027.

المرحلة الثانية: التنفيذ والتحسين المعقد (2027)

في عام 2027، ستتناول الاستراتيجية تحسينات أكثر تعقيدًا في البنية التحتية وتقديم الخدمات، بالاستناد إلى الأسس التي وُضعت في المراحل السابقة. ستشمل هذه المرحلة تعزيز وتوسيع الأنظمة القائمة لتشمل مناطق وسكانًا أوسع، ومعالجة تحديات أكثر تعقيدًا في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم والحوكمة. سيتم البدء في عمليات التسليم، ونقل قيادة وإدارة الخدمات إلى السلطات المحلية والهياكل المجتمعية. سيكون تعزيز الحوكمة أولوية، مع إصلاحات تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية وضمان استدامة تقديم الخدمات. ستشمل الأنشطة دمج المنظمات التي يقودها اللاجئون في أطر تقديم الخدمات، وتعزيز ممارسات الحوكمة الشاملة. ستستمر المراجعات والمراقبة المنتظمة لتقييم التقدم المحرز، وتكييف الاستراتيجيات، وضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية. سيتم إجراء مراجعة شاملة لتنفيذ الاستراتيجية، وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لإثراء التنفيذ في عام 2028.

المرحلة الثالثة: وضع اللمسات الأخيرة والتسليم الكامل (2028)

ستركز المرحلة الأخيرة في عام 2028، ورهنًا بتوفر التمويل، على إنجاز المهام وضمان تغطية شاملة للأهداف الاستراتيجية. ويشمل ذلك التسليم الكامل لقيادة تقديم الخدمات إلى الجهات المحلية، بما يضمن استدامتها وملكية الجهات المحلية لها. وستتضمن الأنشطة وضع اللمسات الأخيرة على معظم مشاريع البنية التحتية، ودمج الخدمات في الأنظمة الوطنية، وتعزيز هياكل الحوكمة لدعم الاستدامة على المدى الطويل. كما سيتم إجراء مراجعة شاملة لتنفيذ الاستراتيجية بأكملها، وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتوجيه المبادرات المستقبلية. وسيبدأ التخطيط لتحقيق أثر مستدام لما بعد عام 2028، بالاستفادة من إنجازات الاستراتيجية لتعزيز التنمية المستمرة والمرونة في مقاطعة مابان. وسيضمن الرصد والتقييم المنتظم الاستجابة للاحتياجات والظروف المتغيرة، مما يمهد الطريق لمستقبل مستدام وشامل.

التوافق مع الأطر المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية

خارطة طريق الحلول المستدامة لولاية أعالي النيل

تتوافق هذه الاستراتيجية مع خارطة طريق الحلول المستدامة لأعالي النيل، والتي حظيت بموافقة واعتماد الحكومة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي والجهات المانحة.

خطة تنمية الولاية

ترتبط البرامج المحددة التي سيتم توسيع نطاقها ارتباطًا مباشرًا بأولويات الحكومة كما هو مُبين في خطة تنمية ولاية أعالي النيل، وتحديدًا في إطار هدف تهيئة بيئة مواتية لعودة النازحين وإعادة توطينهم وإدماجهم في المجتمع.

استراتيجية مابان للحلول المستدامة في جنوب السودان وخطة العمل (2024)

تعمل هذه الاستراتيجية على مواءمة وتأكيد استراتيجية جنوب السودان للحلول الدائمة وخطة العمل من خلال تحويل الرؤية الوطنية للحلول الدائمة للاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المستضيفة إلى تدخلات عملية محددة جغرافياً في مقاطعة مابان. كما تعكس تركيز الإطار الوطني على الانتقال من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى التعافي المستدام القائم على الحقوق وتعزيز الاعتماد على الذات.

إطار السياسات للهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) بشأن حماية اللاجئين

تتسق الاستراتيجية مع إطار سياسات الإيغاد لحماية اللاجئين من خلال تعزيز تقاسم المسؤولية على المستوى الإقليمي، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين الوصول إلى الخدمات للاجئين والمجتمعات المستضيفة، وذلك بما يتماشى مع إعلان نيروبي ومنصة دعم الإيقاد.

الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

تُفعّل استراتيجية مابان الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى المحلي من خلال تخفيف الضغوط على إحدى أهم مناطق الاستضافة، وتعزيز اعتماد اللاجئين والمجتمعات المستضيفة على أنفسهم، ودعم تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الخدمات وسبل كسب العيش وتعزيز الحوكمة. كما أن نهجها الشامل الذي يجمع بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام يعكس دعوة الميثاق إلى توفير دعم متوقع ومستدام للمجتمعات المستضيفة، وإدماج قضايا النزوح ضمن خطط التنمية الأوسع.

تعهدات جنوب السودان في المنتدى العالمي للاجئين للفترة 2023 - 2027

تمثل هذه الاستراتيجية خطة عملية لتنفيذ تعهدات جنوب السودان للفترة 2023–2027 في مجالات الحلول وبناء السلام، والتعليم، وفرص العمل وسبل كسب العيش، والبيئة والطاقة، وذلك في واحدة من أهم المقاطعات المستضيفة للاجئين في البلاد. ومن خلال توسيع نطاق التعليم الشامل، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتقوية إدارة الموارد البيئية، تسهم الاستراتيجية بصورة مباشرة في تنفيذ هذه التعهدات الوطنية ومتابعة التقدم المحرز بشأنها في مابان.

الأثر على المساعدات الإنسانية والاعتماد على المانحين

من المتوقع أن تُسهم الاستثمارات الاستراتيجية التي تمّ ضخّها خلال مراحل التنفيذ في الحدّ بشكلٍ كبير من الاعتماد على المساعدات الإنسانية والاعتماد على المانحين. ومن خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي عبر توفير الوثائق والعمل والتعليم والأنظمة المالية، تُعزّز هذه الاستراتيجية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المحلية. كما يُسهم تطوير بنية تحتية مُقاومة لتغير المناخ وفرص كسب العيش المستدامة في دعم هذا التحوّل، مما يُمكّن المجتمعات

من الازدهار بشكلٍ مستقل. ومع تولي الكيانات المحلية أدوارًا قيادية في تقديم الخدمات، تتضاءل الحاجة إلى الدعم الخارجي، مما يسمح بإعادة توجيه الموارد نحو الأنشطة التنموية.

بشكلٍ عام، ترسم هذه الاستراتيجية مسارًا تحويليًا لمقاطعة مابان، ينتقل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى حلول متكاملة، مُقاومة لتغير المناخ، ومملوكة محليًا. ومن خلال تعزيز التنمية الشاملة، وتقوية الحوكمة، والاستفادة من الأطر والشراكات الإقليمية، تُصبح مقاطعة مابان نموذجًا إقليميًا للحلول الدائمة والاكتفاء الذاتي. ولا يقتصر هذا التحوّل على تقليل الحاجة إلى المساعدات الإنسانية فحسب، بل يُمكّن المجتمعات أيضًا من استدامة تنميتها لما بعد عام 2028.

الرصد والتكييف

- **الجدول الزمني:** ثلاث سنوات من تاريخ الإطلاق الرسمي.
- **دورة المراجعة نصف السنوية:** إجراء مراجعات أداء مشتركة مع ممثلي الحكومة والمجتمع لتكييف الاستراتيجيات بناءً على الدروس المستفادة والسياق المتغير.
- **التعلم والتكييف:** ستُستخدم الدروس المستفادة لتوجيه التحسينات المستمرة وإثراء التخطيط لما بعد عام 2028.
- **أنظمة البيانات الوطنية:** تعزيز التعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات للاستفادة من منصات البيانات الحالية وتطويرها.
- **إطار النتائج متعدد السنوات:** تحديد نتائج سنوية تدريجية تُظهر تقدماً منطقياً نحو رؤية الاكتفاء الذاتي المستدام.

الموارد والإدارة

مواءمة الميزانية:

مواءمة تخصيص الموارد مع مراعاة انخفاض المساعدات الإنسانية تدريجيًا مع ازدياد الاعتماد على الذات والاندماج، وتحويل التمويل تدريجيًا نحو الأنشطة التنموية.

الاستثمار في بناء القدرات:

تخصيص موارد لبناء قدرات المؤسسات المحلية والمنظمات التي يقودها اللاجئون لدعم البرامج المستدامة.

الشروط الأساسية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية

يرتبط نجاح تنفيذ الاستراتيجية التحويلية لمقاطعة مابان ارتباطًا وثيقًا بالقيادة الحكومية الفعّالة، وإشراك جميع الأطراف المعنية، والتنسيق الكفؤ، وتوافر التمويل طوال فترة التنفيذ، مما يستلزم التزامات مالية كبيرة من الجهات المانحة والحكومة والأطراف المعنية. ويتطلب ذلك تفانيًا راسخًا من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية والشركاء المجتمعيين والمنظمات الدولية، للانتقال من عقلية التبعية إلى عقلية الاعتماد على الذات. ويتطلب هذا التحول إرادة جماعية للسعي الدؤوب نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بما يضمن تحقيق رؤية مقاطعة مابان المسالمة والشاملة والمكتفية ذاتيًا.

علاوة على ذلك، يتوقف نجاح الاستراتيجية على الحفاظ على بيئة سلمية، وهو أمر أساسي لتعزيز التعاون وتمكين التنمية المستدامة. ويجب أن يكون الالتزام بهذه الاستراتيجية ثابتًا، لأنها الأساس لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية وتمكين المجتمعات من الازدهار بشكل مستقل.

الخلاصة

تضع استراتيجية مابان (2026 – 2028) مسارًا تحويليًا للانتقال من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى **حلول متكاملة، قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ومملوكة محليًا**. ومن خلال تعزيز التنمية الشاملة، وتقوية الحوكمة، والاستفادة من الأطر والشراكات الإقليمية، ستصبح مقاطعة مابان نموذجًا إقليميًا للحلول المستدامة والاكتفاء الذاتي. وترسي هذه الاستراتيجية أساسًا متينًا لتحقيق أثر مستدام لما بعد عام 2028.

الملاحق المقترحة

لتسهيل تنفيذ إجراءات السياسة، التقييم والمتابعة، سيتم إعداد الخطط والوثائق التالية بعد إطلاق الاستراتيجية:

- الملحق 1: خطة خاصة بكل قطاع، تتضمن خطط عمل لكل هدف أو لكل قطاع.
- هيكل تنسيق مابان.
- تحليل وإدارة المخاطر، وتدابير التخفيف منها.
- تحليل السياق لكل قطاع.
- تحديد الجهات الفاعلة.
- استراتيجية جمع الأموال وتعبئة الموارد.
- قائمة بالمشاريع المتوقعة مع وصف لها - لتوضيح رؤية مابان بشكل أفضل في حال تنفيذ الاستراتيجية.
- الجدول الزمني للاستراتيجية وتنفيذها.
- الكوادر المطلوبة.
- خطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم.
- خطة جمع البيانات.
- مشروع قياس أثر الابتكار.
- تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية وبيانات الضعف.

اليوم العالمي للاجئين في مخيم دورو: أبطال كرة القدم يحتفلون بفوزهم بالكأس والماعز، بمشاركة المنظمات الإنسانية بروح الوحدة والصمود. مقاطعة مابان، ولاية أعالي النيل - جنوب السودان | ©المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / فيليب جيمس لوكودو / 2025

إستراتيجية مابان 2026 – 2028
ولاية أعالي النيل ، جنوب السودان

يناير 2026

"استراتيجية مستدامة للحكم الشامل وتعزيز الاعتماد على الذات للاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة"

“Icteratigiya yuoŋgida te ḍuat ma waakinda, ɔci jyek tɛlta maka ŋɔlni ṭuaŋ, ɔci maka dɔɔkin baanji, ɔci maka te baanen neeni”tierki waakin pookeny”

UNHCR
alkebeh@unhcr.org
South Sudan

www.unhcr.org